ليبيا الجديدة: مستقبل التجربة الديمقراطية بين الحاجات الأمنية والضرورات التنموية

New Libya: The future of democratic experience

Between security needs & development necessities

الأستاذ: عبد الغاني دندان (أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة)

هيكل الورقة البحثية:

مقدمة

I. اللاإستقرار سمة الوضع القائم في ليبيا

1- توصيف للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما بعد الثورة: الواقع والرهانات

2- الانعكاسات على الواقع الداخلي

3- المواقف الإقليمية والدولية من آثار الثورة الليبية

II. المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن في ليبيا

1- دولة الحق والقانون بين الفرص والقيود

2- انضواء الجماعات المسلحة تحت شرعية الدولة

3- ذوبان الشعور القبلي في الهوية الوطنية

III. التنمية التحدي الراهن لبناء ليبيا الجديدة

1- الاستراتيجيات والبدائل الممكنة كخيارات تنموية لإعادة البناء

2- ممكنات وعوامل نجاح مسارات التنمية في ليبيا ما بعد الثورة

3- ليبيا كديمقراطية جديدة في مواجهة التحديات المستقبلية

خاتمة

Abstract

The unexpected end of the Qhadafi's regime achieved in October 2011 leaves many unanswered questions. During the six months of war which preceded the collapse of the regime, the National Transitional Council and the rebels were able to reconcile their differences in order to hunt Qhadafi's power. Will they be able to maintain that unity and, above all, will they be able to face the numerous challenges of post-Qhadafi Libya? Otherwise, the price to be paid for the new Libya could be way too high, even for the most optimist analysts.

By the end of about 20 months the Libyan people will have elected the leaders they want to lead their country. This war confronted Libya with its history, the formation of its territory and the influence of tribes. The new regime has a lot to do if it wants to restore peace, and it will be lucky to Libya to redefine the foundations of its social and national cohesion.

مقدمة

يشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم لتسوية الأزمات في منطقة شمال إفريقيا من خلال إجراءات منسقة لتلبية الاحتياجات المطلوبة في المرحلة الراهنة، وفي الأجل الطويل بما يشمل والقضايا الأمنية والإنمائية والإنسانية. ومع ذلك فمنطقة شمال إفريقيا عموما، ومنطقة المغرب العربي تحديدا تعرف تهديدات الأمن فيها أنماطا وأشكالا مختلفة.

فمسألة ليبيا لم تكن في حسابات الدول الغربية كقضية مطروحة بشدة، ولكن تدريجيا أصبحت في صلب اهتمام الساسة وصناع القرار في الاستراتيجيات الغربية، وعليه فقد برزت بعض التحديات الاستراتيجية في المنطقة ما خلق تخوفا كبيرا لدى المجتمع الدولي. في ظل الحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي النابع من نقطتين رئيسيتين: تنامي الشمال والجنوب، والانقسام والتنافس الاقتصادي من جهة، وتحقيق الاستقرار السياسي من جهة ثانية عبر الانفتاح والتجسيد الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان.

تسيطر المخاوف الأمنية على الساحة السياسية في ليبيا ويترتب على فهم اختلاف تاريخ وأهداف وقدرات الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية آثار هامة تنعكس على صناع القرار. وفي الوقت الذي تستمر فيه بعض الجماعات في تشكيل خطر على الاستقرار؛ فإن الجماعات الأخرى تلعب دورا نشطا في حماية مستقبل البلاد. وينبغي على السياسة الدولية المؤثرة إدراك ومعرفة هذه الفروقات والاختلافات. غير أن هذه التطورات الإيجابية لا يمكن أن تخفي الصعوبات والتحديات التي تقف في طريق السلطات الجديدة، إذ لازالت ليبيا تعاني من إرهاصات ما بعد الثورة، وعلى الخصوص تحديات

عدم الاستقرار ومراقبة الحدود المترامية على مئات الآلاف من الكيلومترات مع عدة دول، والتهريب عبر الحدود، والهجرة غير الشرعية، وصعوبة تجميع السلاح المنتشر، ومحاولات عناصر أجنبية زعزعة استقرار ليبيا.

تتعرض هذه الورقة إلى تحديد بعض المصادر العالمية لهذه التهديدات وانعدام الأمن وآثارها على صياغة سياسة الأمن القومي لليبيا. في حين أن النقاش الدائر حول الأجندة الغربية قد يتعدى مسألة الأمن الشامل، في كثير من الحالات وهنا ما يشكل أيضا خلفية لمناقشة الأمن وآثارهه على قوة الدفاع الوطني في ليبيا. وتبحث أيضا التطورات الاقتصادية والسياسية فيها، والآليات التي سعت بموجبها الدولة الليبية توجيه التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية، وإعادة بناء ليبيا الجديدة، كما تطرح إشكالية مركزية مفادها: **ما هي ميكانيزمات استدامة الأمن والتنمية لبناء دولة ليبيا الجديدة في ظل التحديات الراهنة (مرحلة ما بعد الثورة)؟ وما هي آليات وميكانيزمات تعميق هذا المطلب الأمني وتوسيعه تنمويا وتمديده ليمس كل مكونات دولة ليبيا الجديدة؟**

I- اللاإستقرار سمة الوضع القائم في ليبيا

مما لا شك فيه أن أي دولة بالعالم تمر بثورة أي كان نوعها لا بد لها من مدة زمنية معينة كي تتماسك وتضبط نفسها من جديد، وهذه الحالة التي يمكن إسقاطها على ليبيا يمكن تعميمها على ما يعرف بدول الربيع العربي، لكن ما يجب ملاحظته هنا أن وإن كانت معظم هذه الدول تشترك في خصائص معينة بسبب الثورات فإنها تختلف في خصوصية أوضاعها وسلوكيات شعوبها. لهذا ارتأينا في هذه الجزئية أن نبرز طبيعة الوضع القائم في ليبيا بعد الثورة ولغاية الآن، بغية الحكم على المسار التي تنحوه ليبيا مستقبلا والسيناريوهات الممكنة لتغيير الوضع الراهن نحو الاستقرار بشكل أفضل. وعليه يمكن أن نلخص الحالة الأمنية التي آلت إليها ليبيا والتي بدورها انعكست على الأوضاع ككل في الجانب الاجتماعي والاقتصادي فالسياسي في نقطتين أساسيتين حسبما ورد في تقرير الشرق الأوسط رقم°: 115، الصادر في ديسمبر 2011:

- من يتحدث باسم ليبيا؟ (الانقسامات المناطقية، مسألة الأسلمة، النظام الجديد مقابل النظام القديم).
- مسألة قدرات الحكومة.

1- توصيف للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما بعد الثورة: الواقع والرهانات

انطلقت الثورة الشعبية في ليبيا عام 2011، وكانت بذلك الانطلاقة الرسمية لإمكانية تحقيق نمو أكثر تنوعا وأكثر شمولا للمواطنين، وما يمكن ملاحظته هنا أنه على المدى القصير تواجه ليبيا مهاما معقدة ومكلفة تتمثل في إعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية ومؤسساتها ردا على آمال وتطلعات الشعب سيما ما يتعلق بتجسيد الحوكمة (الحكم الراشد)[1].

إن ليبيا تمر بمرحلة حرجة بل هي على مفترق طرق، فالأخطار التي تتهدد البلد حقيقية ويعرفها الجميع، لأنها تعكس بدرجة كبيرة انعدام الأمن واستمرار حالات الاقتتال الداخلي وانسداد أي أفق للخروج من الأزمة التي تعصف بالبلاد فضلا عن تردي الأحوال المعيشية للمواطن، لا شك أن هذه كلها وقائع يعيشها المواطن الليبي بشكل يومي ملموس، وليس في حاجة للاستماع للمحللين السياسيين أو قراءة المقالات الصحفية ليعي أبعاد الأزمة التي يعيشها المواطن الليبي. فعلا، إن ما يشعر به المواطن من حيرة وقلق وخوف هي "الصورة" الأكثر إفصاحا والأدق تعبيرا والأصدق توصيفا لما يجري في الواقع من أي كتابات صحفية أو تعليقات سياسية.

يمكن إبراز واقع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ما بعد الثورة وهو ما يحدد رهاناتها المستقبلية كالآتي[2]:

- محاولات الإصلاح كانت بطيئة بجانب غياب الإرادة السياسية والالتزام؛
- ضعف المؤسسات ومشكلات في الحوكمة والحكم؛
- عوامل اجتماعية وثقافية وعقد اجتماعي يمنع الإصلاح لأن الأفراد لم يساهموا فلق الثورة مما يجعلهم لا يستطيعون الضغط بقوة من أجل مشاركة أكبر في توزيع الثروة وفي الإصلاح؛
- النمو والإصلاح يخضعان لضغوطات سياسية كبيرة؛
- قطاع بيروقراطي غير كفء يوظف الغالبية العامة من السكان؛
- الإفراط في المحسوبية والوساطة والتي أصبحت من مظاهر المشهد الاقتصادي؛
- الكتاب الأخضر والتوجه الأيديولوجي للنظام أدى إلى إضعاف الجانب التنظيمي لآليات للدولة ومؤسساتها ومراكز الأبحاث؛
- بنى قانونية وسياسات اقتصادية غير متماسكة؛

- ضعف القدرات التنظيمية والتشريعية والمؤسسات الاقتصادية للدولة؛
- نقص في البيانات الاقتصادية؛
- عدم وجود قطاع خاص قوي؛
- بيئة أعمال غير شفافة.

2- الانعكاسات على الواقع الداخلي:

شهدت الأوضاع في ليبيا مؤخرا تطورات إيجابية وعلى رأسها إصدار المجلس الوطني الانتقالي الليبي لقانون الانتخابات، الذي جرى بموجبه انتخاب المجلس التأسيسي، وانطلاق عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي تولت إدارة العملية الانتخابية والإشراف على انتخاب أعضاء هذا المجلس الذي سيشكل السلطة التشريعية العليا المؤقتة للمرحلة الانتقالية في ليبيا.

غير أن هذه التطورات الإيجابية لا يمكن أن تخفي الصعوبات والتحديات التي تقف في طريق السلطات الجديدة لاستكمال المسار الديمقراطي في هذا البلد، إذ لازالت ليبيا تعاني من إرهاصات ما بعد الثورة، وعلى الخصوص تحديات عدم الاستقرار ومراقبة الحدود المترامية على مئات الآلاف من الكيلومترات مع عدة دول، والتهريب عبر الحدود والهجرة غير الشرعية وصعوبة تجميع السلاح المنتشر ومحاولات عناصر أجنبية زعزعة استقرار ليبيا[3].

ويمكن القول إن الاستياء الشعبي إزاء استمرار العنف وعدم الاستقرار في ليبيا بات يتزايد أكثر فأكثر، فلا يكاد يمر يوم دون أن تسجل ليبيا حدثا مأساويا جديدا، سواء كان على شكل اغتيالات سياسية، أو تفجيرات، أو هجمات على المؤسسات الحكومية والأمنية، وحتى القضائية. أصابع الاتهام تتوجه دوما إلى المليشيات المسلحة، التي يبدو أنها تتحرك بشكل مريح. ولم تتمكن أي حكومة ليبية حتى الآن من كبح جماح هذه المجموعات المسلحة، التي لا يدري كثير من الليبيين ما هي أهدافها أو توجهاتها، ولماذا تلقى هذا الحجم من المهادنة من سلطات البلاد؟! ولا عجب إذن أن ينزل الآلاف إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم إزاء ما آلت إليها الأوضاع في ليبيا، خاصة تفشي ظاهرة انتشار السلاح، واستخدامه من قبل بعض الجماعات والأحزاب لتنفيذ أجنداتها الخاصة.

وما يمكن قوله كخلاصة لهذه الجزئية؛ أن النظام السياسي الليبي الهش، والاضطراب الأمني، سيصعبان على ليبيا عملية الانتعاش.

3- المواقف الإقليمية والدولية من آثار الثورة الليبية

يتهم الدبلوماسيون الغربيون الدولة الخليجية الصغيرة (قطر) بالتدخل في شؤون سيادية ليبية، حيث تأتي الاتهامات في وقت يتزايد فيه القلق في صفوف المجلس الوطني الانتقالي من إنفاذ قطر أجندتها الخاصة ما بعد الحرب دون أي اعتبار لجهود إعادة الاستقرار السياسي للبلاد.
وكانت قطر في مقدمة الداعمين لمناوئي القذافي بالسلاح والعتاد، كما شاركت طائراتها في عمليات الناتو في ليبيا ضد نظام القذافي. فالمخاوف تتصاعد من تجاوز قطر لاستراتيجية متفق عليها دوليا[4] لمساعدة الليبيين وتقدم الدعم المباشر لأفراد وجماعات تسهم في استمرار عدم الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من أن كل القوى ذات المصلحة في ليبيا، بما فيها أمريكا وبريطانيا وفرنسا، لها أجندتها إلا أن هناك شعور بأن قطر تقدم المال والدعم لأشخاص بعينهم.

لكن وفي المقابل جاء الرد الليبي سريعا على لسان رئيس الحكومة الليبية المؤقتة، حيث نفى أن يكون لقطر دور في حالة عدم الاستقرار في ليبيا، وقال زيدان في مؤتمر صحفي عقده عقب اجتماع الحكومة بهذا الخصوص، إن قطر ساعدت ليبيا مضيفا:

> **"حاولت أن أتحقق من أنه فعلا هل لقطر دور في عملية عدم الاستقرار في ليبيا؟ ولكن لم أستبين أي دليل على ذلك.. الشيء الذي أود أن أتوجه به إلى مواطنينا وإلى أهلنا، إذا كان هناك شخص ليبي مستعد أن يتأثر بدولة من أجل الضرر ببلاده فالعيب فينا وليس في من يأتي، سواء قطر أو غير قطر"[5].**

وتتهم أطراف ليبية قطر بالتدخل في الشؤون الداخلية الليبية بعد الدور الكبير الذي لعبته الدوحة في دعم الثوار بوجه نظام العقيد الراحل، معمر القذافي، وبعد النفوذ الذي بات لقوى على صلة بها.

عقد المعهد الملكي البريطاني للشئون الدولية (تشاتام هاوس) حلقة نقاشية في 23 أكتوبر 2012، ضمت مجموعة من الخبراء السياسيين شكلوا "مجموعة دراسة ليبيا" بالمعهد. هدفت الحلقة إلى بحث وتحليل الأسباب الرئيسية لحالة عدم الاستقرار التي تمر بها ليبيا، والتي تعوق عملية إعادة إعمارها. وقد نشر المعهد تقريرا على موقعه الإلكتروني يتضمن فعاليات الحلقة النقاشية.

ركز الخبراء المشاركون في تلك الحلقة على مشكلتين رئيسيتين تواجهان ليبيا، تتمثلان في التشكيل الحكومي، والوضع الأمني المضطرب[6]. وسلط المشاركون في الحلقة النقاشية الضوء على أهمية الدعم الدولي لليبيا، وضرورة توجيهه في الاتجاه المطلوب.

إن المملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع دول حلف شمال الأطلسي الأخرى –خصوصا– يسعون حثيثا لإنجاح المرحلة الانتقالية الليبية. لكن ما هو المقابل؟

ولكن بالنظر إلى الدول العربية؛ وجد الخبراء أن قطر، التي تصدرت تحرك الجامعة العربية لدعوة الأمم المتحدة إلى فرض منطقة حظر جوي في ليبيا، بدأت تهمل القضية الليبية بسبب مخاوفها من دعم ليبيا للجماعات الإسلامية. ويذكر أن زيدان صرح هو الآخر بعزمه على رفض أي نفوذ إسلامي، وجاء ذلك على خلفية قلقه من صعود الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر وتونس.

تعدت انعكاسات الأزمة الليبية الحدود الوطنية، فكانت لها آثارا أمنية عبر وطنية والذي يشكل الساحل الإفريقي أكبر مناطق امتداداتها، إذ يرى الملاحظون أن سبب ذلك راجع لطبيعة النظام الليبي المبني على الولاءات القبلية[7].

رغم ما يوفره المجتمع الدولي من دعم مادي وتقني لها؛ سيكون على ليبيا إعادة إعمار نفسها بنفسها من خلال معالجة جذور مشاكلها أولا. وأن عملية تشكيل الحكومة ستكون صعبة، وحدوث أي نكسات إضافية يمكن أن يؤخر حل المشاكل الملحة.

ينبغي أن يهدف الدعم الدولي إلى تيسير إنشاء مؤسسات الدولة (مثل وزارتي الدفاع والداخلية) وإلى بناء جيش وشرطة قويين وقادرين على كبح جماح الميليشيات. والتشديد أيضا على أهمية بناء قدرات الوزارات، وتعزيز التنسيق بينها.

إن الأوضاع الأمنية لا تزال مصدر قلق بالغ لليبيا، في وقت تواصل فيه الميليشيات أنشطتها، مما يقوض الانتعاش في ليبيا، ولذا فضرورة معالجة هذه المشكلة باتت ملحة من خلال إنشاء مؤسسات أمنية مثل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. بجانب العمل على توفير التعليم والتدريب المهني للميليشيات، ودمج عناصرها في الجيش والشرطة، مما يحد من أنشطتها العدوانية.

إن ملف "الثورات العربية" يرصد ويحلل مرحلة مفصلية غير مسبوقة في تفجر وانهيار الأنظمة السياسية العربية من الداخل، باتجاه إعادة تشكيل مجمل الخريطة السياسية الداخلية وموازين القوي في المنطقة.

إن حالة الانهيار السريع لبعض الأنظمة العربية تستدعي إعادة النظر في مناهج التحليل السياسي التي ظلت تهمل حركات التغيير الكامنة غير المنظمة في المجتمعات العربية، وتعظم في الوقت ذاته من قدرات وأدوات الأنظمة السياسية العربية على استيعاب أي تغيير ظاهري، بما يدعم بقاءها.

II- المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن في ليبيا

يكمن أفضل أمل لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، في التركيز على الإصلاح الاقتصادي وقضايا أخرى ملموسة. ومن شأن القيام بمحاولة مخطط لها لجمع الفصائل المعارضة بهذه الطريقة أن يشكل مساهمة في تعزيز الديمقراطية في ليبيا، أكثر من تنفيذ مشاريع تعزيز الديمقراطية أو فرض مشروطيات سياسية.

1- دولة الحق والقانون بين الفرص والقيود

قامت المنظمة الليبية لحقوق الإنسان بتنظيم المؤتمر الأول لمؤسسات المجتمع المدني في مدينة بنغازي في الفترة من: 14 إلى 16 / يناير 2012 تحت شعار "إخوة يجمعنا الوطن" والذي ناقش أهم السبل الضامنة لتحقيق العدالة، كسبيل للمصالحة الوطنية، والتي تمثل أهم الأولويات التي تواجه هذه المرحلة الحساسة من تاريخ ليبيا الجديدة[8].

إن مثل هذه المبادرات إنما تهدف إلى العمل على تحقيق أسس المصالحة الوطنية بين الليبيين. من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وبناء دولة القانون والمؤسسات لمجتمع مستقر.

ويعتقد البعض أن إقصاءهم تم بسبب العملية السياسية القائمة واستمرارها وهو ما يعني مواصلة إقصائهم عن لعب دور في حاضر ومستقبل ليبيا ويرون أن قانون العزل السياسي فصل ليبعدهم عن ملعب السياسة مما ضيق أمامهم الخيارات، وقد يضطر بعضهم إلى استخدام القوة ضد العملية السياسية القائمة حيث يصر القائمون عليها على إقصائهم دون أي احتمال لتراجعهم ولو جزئيا عن بعض مواد قانون العزل السياسي.

وهناك من يتحدث عن استخدام خيار القوة باعتباره خيار ثوري ووفق نظرة الثورة لم تنته بعد وأن ما يحدث في ليبيا سببه التسامح مع مناهضي التحولات الثورية في ليبيا، بل ويؤكدون أن قانون العزل

السياسي لن ينفذ بلا هذه القوة وربما يبررون بهذا رغبتهم في الحسم الخشن لفرض ما يعتقدونه الأسلم مع إصرار مجموعات منهم على قانون العزل بصيغته الحالية.

وفي كل الاتجاهين لاستخدام القوة لا نجد حديثا عن تأسيس للمؤسسة العسكرية والشرطة والأجهزة الأمنية بل يستقوون بمن حولهم من قوة يؤكدون ثوريتها.

وتأتي الفوضى لتصبح خيارا آخر هناك من يؤيده، فالعديد من المستفيدين من الوضع الحالي حيث تضعف فيه الدولة سياديا ولم تنجح في تحقيق الأمن أو فرضه، ويعتقدون أن استمرار هذه الفوضى الجزئية أي مع وجود عملية سياسية متعثرة تفسح لهم المجال للحركة لتحقيق ما يصبون إليه والذي يختلف من مجموعة لأخرى، فهناك من يعتقد أن الفوضى تجعل ليبيا معبرا للمناطق المشتعلة مثل سوريا ومالي وأي منطقة أخرى تشتعل مستقبلا بل وتوفر ملاذا للمقاتلين عابري الحدود، وهناك من تروقه الفوضى الجزئية حيث الحدود منعدمة الرقابة وتمكنه من استمرار تهريب وتحويل ليبيا إلى منطقة عبور حتى للمخدرات كما ورد في بعض التقارير إلى جانب تهريب السلع والعملة والسيارات والبشر أيضا.

لكن وبمتابعة لبعض ما تكتبه وتصرح به مجموعات منتمية لطرف أو لآخر، فإن فوضى كاملة قد تكون هي ما يسعون إليه، ولعل المحاولات المستمرة للقتل تشير إلى أن هناك من يحاول خلط الأوراق بقوة، بحيث يعتقد كل اتجاه أنه مهدد من خصمه وينتقل التنازع بين الاتجاهات والتيارات إلى صراع على الوجود وليس تنافسا سياسيا في أفضل صورة أو اجتماعيا في بعض حالته الأكثر سوءا، لكن أن يصل إلى حرق للمقرات وقتل المنتمين لكل الاتجاهات فهذا بلا شك يخلط الأوراق ويعمق من النظرة المتوجسة للخصوم ويعقد من احتمالات الوصول إلى توافق سياسي، قد ينتهي إلى توافق اجتماعي لينبثق عنهما معا التوافق الوطني.

يرجح الكثيرين الخيار الأول الذي يجمع المشهد الاجتماعي دون أي توجيهات سياسية من السلطة أو النخبة السياسية بل بمبادرة مسؤولة من المكونات الاجتماعية للوطن، وكما بدأت الثورة ونجحت اجتماعيا يجب أن يعاد تأسيس الدولة من خلال ذلك وهذا يتطلب أن تنهض نخبة المناطق والقبائل والجهات – بعيدا عن الشعارات المنحازة سياسيا– للدعوة لهذا التوافق بمنطق عصري يستوعب كل المتغيرات الواقعة في ليبيا اليوم والعالم من حولها ويقود المجتمع إلى سياسية اجتماعية تعيد من جديد الأمل إلى الشعب الليبي.

2- انضواء الجماعات المسلحة تحت شرعية الدولة

لعب الإسلاميون دورا حاسما في الثورة الليبية ضد العقيد معمر القذافي. ومع ذلك فقد أثار مدى تأثيرهم في ليبيا الجديدة مخاوف في المجتمع الدولي. يكتنف مشروع بناء الدولة وترسيخ الديمقراطية في ليبيا مجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم وجود مؤسسات قائمة من قبل، والترتيبات الأمنية الضعيفة، وقلة الخبرة السياسية والصرامة الأيديولوجية للعديد من الجهات الفاعلة المعنية. كذلك انتشار الأسلحة، ولامركزية الميليشيات الإسلامية، وقربها من مسرح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جميعها عناصر ساهمت في ازدياد عدم الاستقرار. ويجد الإسلاميون الليبيون أنفسهم في خضم هذه التحديات، ويحتاج دورهم إلى تحليل وفهم أفضل[9].

يكتنف مشروع بناء الدولة وترسيخ الديمقراطية في ليبيا مجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم وجود مؤسسات قائمة من قبل، والترتيبات الأمنية الضعيفة، وقلة الخبرة السياسية والصرامة الأيديولوجية للعديد من الجهات الفاعلة المعنية. كذلك انتشار الأسلحة، ولامركزية الميليشيات الإسلامية، وقربها من مسرح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جميعها عناصر ساهمت في ازدياد عدم الاستقرار. ويجد الإسلاميون الليبيون أنفسهم في خضم هذه التحديات. ويحتاج دورهم إلى تحليل وفهم أفضل. ينقسم من حيث القوى الإسلامية الرئيسية في ليبيا وخلفيات تلك القوى. وفهم القضايا البارزة التي تواجه الإسلاميين الليبيين وتأثيرها على السلوك السياسي الإسلامي. ورصد للآثار السياسية المتعلقة بالمجتمع الدولي.

من المرجح أن يظل الإسلاميون أطرافا حاسمة في الحياة السياسية في ليبيا في المستقبل القريب. مع ذلك، تواجههم الآن العديد من التحديات. تشمل هذه التحديات بناء ودعم التأييد الجماهيري، وتحويل أيديولوجيتهم وسلوكهم لتشجيع مزيد من الواقعية والتسامح وتحييد نفوذ تنظيم القاعدة. هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي ستغير سلوكهم وتشكله أيضا. من أهم هذه العوامل: عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنع الصراعات وقدرات فض النزاعات؛ ومنحنى التعلم السياسي، والتفاعلات الخارجية مع الجهات الفاعلة المغايرة في التفكير، بما في ذلك المسؤولين الغربيين. وبعض الآثار المترتبة على السياسات الهامة تأتي نتيجة للعوامل المذكورة سابقا[10].

لا يزال الأمن في ليبيا مسرحا للصراع بين الجماعات الحكومية وغير الحكومية التي تزداد أمورها تعقيدا. غير أن التحليل المتوفر حول الوضع في ليبيا يميل إلى المبالغة في تبسيط ما يعتبر بيئة أمنية

معقدة وخارجة عن السيطرة. فبعض التقارير تشير إلى جميع الجماعات المسلحة غير الحكومية "بالميليشيات " واستخدام هذه المصطلحات يهدد بالتعتيم على الفروقات الجوهرية بين أهداف وتكتيكات هذه الجماعات ويمكن أيضا أن يشوه الأدوار متعددة الجوانب التي تلعبها الجماعات المسلحة في البيئات الأمنية لمرحلة ما بعد الصراع[11].

وبالتالي يعتبر فهم وتمييز الجماعات المسلحة المتنوعة النشطة في الدولة أمرا أساسيا من أجل سياسة دولية مؤثرة وخصوصا مع استمرار القوى الثورية في النظر إلى مؤسسات الأمن في الدولة بعين الريبة.

3- ذوبان الشعور القبلي في الهوية الوطنية

من بين الخيارات للمجتمع الليبي هو تحقيق توافق وطني يصعد لمستوى السياسة؛ وهذا يعني أن المسؤولية لبناء هذا التوافق ملقاة على النخب الاجتماعية بعيدا عن دعوى الجهويات مع ضرورة الاعتراف بالأبعاد المحلية لأي توافق، وأهم آليات التوافق إطلاق حوار وطني يتسع لكل المكونات الاجتماعية جهويا وعرقيا وباستقلال تام عن التنازع السياسي الدائر فوق أعلى هرم السلطة ومكوناتها من أحزاب وأشخاص.

ويتناول الحوار الوطني كل المسائل السيادية والتأسيسية كالأمن والجيش والشرطة والدستور وقانون العزل والعدالة والمصالحة، حيث من المهم أن ينتهي الحوار إلى توافق بشأن كل تلك المسائل ويوصل إلى تحقيق مصالحة في المستوى الاجتماعي تجعل من الاحتقان المناطقي أمرا من الماضي[12].

قد يرى قليل أو كثير منا صعوبة هذا الخيار أو استحالته أحيانا، ولكن يبقى أحد الخيارات بحيث يقود المجتمع في شكله التقليدي من قبائل ومناطق وليس في شكله المدني المسيس لذلك الحوار المفضي للمصالحة الاجتماعية الوطنية. فإن تحقيق ذلك يمكن كلما نتج عن التوافق الاجتماعي توافق سياسي يعيد مسار بناء الدولة وفق المنطق المتفق عليه بعيدا عن شعارات الإقصاء والاستقواء والاستفراد.

كما يعتبر الأستاذ الدكتور محمود جبريل أن الحالة الليبية فريدة من نوعها[13]، لأنه في ليبيا عندما سقط النظام سقطت الدولة. لكن في تونس ومصر حين سقط النظام استمرت الدولة، لا يزال هناك جيش، ما زال هناك رجال الشرطة، المحكمة، والبيروقراطية. لكن في ليبيا للأسف ليس هناك سلطة حقيقية على أرض الواقع اليوم ولكن الحمد لله لا يزال لدينا مجتمع موحد. كما يؤكد أنه من المثير للسخرية أنه من أدبيات التنمية ونحن متخصصي العلوم السياسية -كما يشير- كنا دائما ننظر للقبيلة

كدلالة على التخلف ولكن بالنسبة له كما يضيف، القبيلة في السياق الليبي لعبت دورا متقدما جدا. وأود أن أقول إنهم كانوا وطنيون أكثر من بعض النخب السياسية الموجودة على الساحة اليوم. هذا جعلني أميز بين القبيلة والقبلية[14]. القبيلة هي بنية اجتماعية تنظيمية موجودة في منطقة الشرق الأوسط لقرون ولكن القبلية هي تغليب مصلحة القبيلة على مصلحة الوطن، والحمد لله هذا لم يحدث في الحالة الليبية. ولولا القيم الدينية والقيم القبلية، لتفكك المجتمع بسبب غياب السلطة على الأرض ولكن الحمد لله والفضل لجهود المصالحة الوطنية من قبل زعماء القبائل في الوقت الراهن، وبسبب وحدة هذا المجتمع، وهذا النسيج الاجتماعي، والذي يختلف عن كل من مصر وتونس، إنه لأمر مدهش حقا أن معدل الجريمة في ليبيا أقل بكثير من معدل الجريمة في تونس ومصر.

III. التنمية التحدي الراهن لبناء ليبيا الجديدة

بالرغم من تنوع وتعدد التحديات والمتطلبات (اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ...) التي تحتاجها ليبيا إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات، ولهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة ومنها ليبيا تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادي بديناميكية مناسبة، وعلى استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة معتمدة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية والعمل الاقتصادي المشترك وعلى التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، كمدخل مناسب للدفاع عن مصالحها المختلفة، ومن أجل ضمان مواقع مناسبة تحميها من التغيرات المتسارعة ونتائجها المحتملة وغير المحمودة بعد الثورة.

وبدون التطرق إلى الجدل المثار حاليا حول حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية، يمكن القول وبدون مغالاة أن التحديات الاقتصادية أصبحت أحد حقائق الواقع المعاش في الأقطار العربية في الوقت الراهن، ومن أخطر المشاكل التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن العربي، فلا تكاد تخلو وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي من طرح لهذا الموضوع، لا يخلو أي خطاب سياسي أو منتدى فكري من التصدي إليها، وليس من قبيل المبالغة القول بأن مواجهة هذه التحديات أصبح هو المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية.

1- الاستراتيجيات والبدائل الممكنة كخيارات تنموية لإعادة البناء

أصدر صندوق النقد الدولي تقريرا عن الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد الثورة عنوانه: (ليبيا بعد الثورة التحديات)، تناول فيه التأثير الذي أحدثته على المجال الاقتصادي الليبي مع وضع عدد من التوصيات والاقتراحات، التي يجب الأخذ بها حت يتم بناء الاقتصاد على قواعد حديثة[15]. ويرى التقرير أن ليبيا تواجه مهاما معقدة ومكلفة تتمثل في إعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية ومؤسساتها وتلبية متطلبات سكانها، ذلك أن الصراع الذي صاحب الثورة أثر تأثيرا حادا على الاقتصاد الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات، حيث سيطر النفط على الاقتصاد الليبي على امتداد فترات طويلة، فساهم بأكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد عن 95% من الصادرات، وما يقرب من 90% من الإيرادات الحكومية، باعتبار أن ليبيا تمتلك ما يقارب حوالي 3,5% من احتياطات النفط الخام العالمية[16].

ونتيجة للتحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي بعد الثورة والرغبة في بناء الدولة، فإن مستقبل ليبيا يعتمد على قدرة القادة الجدد على معالجة عدد من القضايا المهمة[17]:

1. مواجهة التكلفة الاقتصادية والبشرية للثورة وإعادة الأمن والخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد، فهذه التحركات سوف تخلق الثقة في الحكومة الجديدة.

2. البدء بعملية كتابة الدستور والذي يجعل الحكومة مسؤولة أمام الشعب، هذا الإطار يحتاج إلى تحديد قواعد تقاسم القوة للتغلب على صراعات ما بعد الثورة، وهو الأمر الذي يحتاج إلى إنشاء قواعد مؤسسية لنظام سياسي لامركزي وتعزيز التنمية الإقليمية.

3. تسخير موارد الدولة النفطية بنجاح وإنشاء نظام شفاف لمنع الصراع عليها، لأن الاستثمارات في قطاع النفط تسير بوتيرة سريعة، أيضا وجود 168 مليار دولار أموال مجمدة فهذه الأموال سوف تحسن الأداء الاقتصادي وتخلق الثقة والاطمئنان في المدى المتوسط.

4. التغلب على تركة اقتصادية من الماضي تتسم بالاعتماد المفرط على إيرادات النفط وشبكة راسخة من المحسوبية، وأيضا منهج النظام الاقتصادي القديم يعكس هاجس القذافي مع الأمن والاستقرار، والقادة الجدد من المحتمل أن يواجهوا مقاومة شديدة من الأفراد والجماعات المنتفعة من النظام السابق.

5. الحاجة إلى إستراتيجية للتنمية الشاملة لتشجيع زيادة الأعمال في القطاع الخاص، فنظام القذافى كان يرفض الاقتصاد المفتوح والمتنوع الذي يمكن أن يسمح بمراكز للقوى الجديدة لا تعتمد على المحسوبية يمكن أن تهدد النظام السياسي، وتحتاج ليبيا إلى تقديم ضمانات كافية للقطاع الخاص لكي يزدهر مع الحاجة إلى جهاز بيروقراطي كفء وقطاع مصرفي حيوي يضمن الحصول منه على التمويل المطلوب، وإطار تشريعي وتنظيمي واضح يحمى الحقوق الملكية ويمنع الممارسات الاحتكارية، ونظام قضائي نزيه يحمى العقود وآليات كافية لتعزيز الثقة الاجتماعية.

6. معالجة اختلال النقص في التعليم والتدريب.

7. حشد الفرص للتعاون الدولي والإقليمى لوضع خطط للإنعاش الاقتصادي والبدء في تنفيذ إصلاحات لوضع خطة للإنعاش الاقتصادي والبدء في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية.

تملك ليبيا ما يكفي من الإمكانات المادية والبشرية لبناء مستقبل اقتصادي مشرق يمكن مختلف الفئات والفاعليات داخل هذا البلد من أن تستفيد من ثرواته، إلا أن بلوغه لن يكون سهلا، فهو على العكس من ذلك يفتح المجال أمام تحديات عدة لا يستهان بها.

2- ممكنات وعوامل نجاح مسارات التنمية في ليبيا ما بعد الثورة

كانت الإيرادات هي الشاغل الأكثر إلحاحا. ففي منتصف ديسمبر، أمر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2009 بالإفراج عن الأصول الحكومية التي تعود الى المؤسسة الليبية الوطنية للنفط، والمصارف الليبية، والمؤسسة الليبية للاستثمار، والمؤسسات الوطنية أخرى. كانت هذه الأصول قد جمدت في بداية الحرب بموجب قرار مجلس الأمن الرقم 1970[18]. وفي حين أفرج الآن عما يقرب من 100 مليار دولار بعد أن رفع ما تبقى من عقوبات الأمم المتحدة، تواصل الدول الأعضاء منفردة الإفراج عن الأموال بشكل تدريجي وفقا للقوانين المحلية. وكان الإفراج عن أكبر دفعة تبلغ في مجموعها نحو 40 مليار دولار في ديسمبر 2011، هو الذي أتاح أخيرا للحكومة المؤقتة استئناف دفع الرواتب لمئات الآلاف من موظفي القطاع العام، الذين لم يحصل البعض منهم على رواتبهم منذ اندلاع الانتفاضة. وفرت التدفقات المالية للحكومة المؤقتة الأموال اللازمة لإطلاق خطة إعادة إدماج المتمردين.

كانت البلاد فقدت أيضا مصدر تدفق إيراداتها الرئيس في أعقاب الحرب. فليبيا تملك أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في أفريقيا تصل إلى 46.4 مليار برميل. قبل الانتفاضة، كان ما يقارب من 95

في المئة من إجمالي عوائد الصادرات يأتي من النفط، فيما شكلت الطاقة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. وقد عانى القطاع النفطي من أضرار كبيرة بسبب الغارات الجوية وعمليات النهب والإهمال أثناء الثورة، لكن عمال النفط تمكنوا من العودة إلى العمل بعد الثورة، وبدأوا في إعادة إنتاج النفط والغاز إلى ما كان عليه تدريجيا. وفي ماي 2012، وصل الإنتاج إلى حوالي 1.5 مليون برميل يوميا، وهو يقترب من مستويات ما قبل الحرب البالغة 1.8 مليون برميل يوميا[19].

ومع ذلك، أحيت عودة التدفقات النقدية أيضا المخاوف من الفساد، وهو سمة مميزة للنظام السابق هدّدت بأن تطفو على السطح من جديد في نظام ما بعد القذافي. وفي ظل عدم وجود نظام ملائم للرقابة المالية والشفافية، لم يكن في وسع المجلس الانتقالي والحكومة المؤقتة دحض الاتهامات بسوء الإدارة المالية بصورة عملية.

لا يعد نقص الموارد مصدر القلق الرئيس في ليبيا، بل يأتي القلق من مسألة القدرة على إدارتها بفعالية. ومن الأمثلة على ذلك توفير الرعاية الطبية للثوار الذين قاتلوا في الحرب. فقد كان في وسع المرضى الذين يسعون إلى الحصول على العلاج من إصابات طفيفة أو حالات لاة تمت للانتفاضة بصلة، التظاهر بأنهم من ضحايا الحرب، والبقاء في مستشفيات مكلفة في أوروبا والبلدان العربية المختلفة لفترات طويلة، في حين جرى إيواء أقاربهم في فنادق قريبة. وفي الوقت الذي أدركت فيه الحكومة المدى الذي وصلت إليه عمليات الغش والخداع، وبدأت تحاول الحد منها، كانت مئات الملايين من الدولارات قد تدفقت بالفعل إلى خارج البلاد.

وتتيح ثروة ليبيا الاختيار من بين عدة مسارات للمستقبل شريطة أن تنوع صادراتها خارج قطاع المحروقات وعدم الإفراط في الاعتماد على إيراداتها منها، تفاديا للأخطاء الشائعة لدى نظيراتها من البلدان المجاورة.

فليبيا تحتاج إلى اقتصاد منفتح ومندمج في محيطه العربي والمتوسطي والعالمي، خاصة أن البلد يزخر بموارده النفطية، بعد أن كان هناك تناقض صارخ بين الإمكانيات المالية لليبيا وبين سوق داخلية منعت عنها العديد من المنتجات وخاصة الخدمات، مما جعل المواطن الليبي دائم السفر إلى الخارج لتلبية احتياجاته، ولم تطرح في ليبيا وحتى الآن المسألة الاجتماعية بإلحاح كما

هو الحال في تونس وفي مصر، ولم تكن الإشكالية إشكالية شفافية أو ضمانات لإيجاد مواطن الشغل، وإنما كان الـــسؤال الأول هـــو الانفتاح وبناء ليبيا عصرية.

ويرى الحسن العياشي في مقال نشر له بجريدة الحياة بتاريخ: 03 أكتوبر 2011، بعنوان: "ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة"، أنه على ليبيا كي تحقق التنمية الشاملة لا بد لها من:

أولا، على الحكومة الانتقالية، في المدى القصير، أن تتحمل أعباء التكلفة البشرية والاقتصادية المترتبة على حرب دامت فترة زمنية متوسطة، من خلال تأمين الخدمات الأمنية والاجتماعية الحيويّة الضرورية لإعادة الاستقرار إلى البلد. ومن شأن هذه الخطوات أن تعيد الثقة إلى الليبيين، وأن تمنح الصدقية الضرورية للحكومة الجديدة. ولا شك في أن استرداد أرصدة ليبيا المجمدة في المصارف العالمية، والتي تفوق قيمتها 170 بليون دولار، وإدارتها بشفافية وفق أولويات المرحلة، لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان عودة الثقة والأمان.

ثانيا، يجب إدارة عائدات النفط الليبية إدارة حكيمة تقوم على الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية، من أجل تفادي أية نزاعات مستقبلية حول موارد الدولة. فقطاع الطاقة يشكل نسبة 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وأكثر من 90 في المئة من إيرادات الحكومة، و95 في المئة من الصادرات. ويقتضي هذا التحدي عدم التورط في أية صفقات مشبوهة مع أي طرف مهما كانت مساهمته في تحرير ليبيا من قبضة القذافي.

ثالثا، تحتاج ليبيا إلى تجاوز «النموذج» الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة الماضية، والذي اقترن بالتعويل المفرط على عائدات النفط، وترسيخ شبكة الوصاية، وتوزيع الريع على المقربين من النظام. وتقتضي هذه الخطوة صوغ عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه مختلف الأطراف والفاعليات، ينتقل بالبلد إلى اقتصاد منتج يحكمه القانون والمؤسسات.

رابعا، تحتاج ليبيا خلال المرحلة المقبلة إلى وضع استراتيجية تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة. وإضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي، يتطلب إنجاح هذه الاستراتيجية التنموية إدارة اقتصادية فاعلة تدعم المستثمرين، وقطاعا مصرفيا ديناميكيا يضمن الوصول إلى التمويل، وإطارا قانونيا وتنظيميا واضحا يحمي حقوق الملكية، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظاما قضائيا

غير منحاز يسهر على تنفيذ مقتضيات العقود، وآليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر إلى مثل هذه الثقة مدة أربعة عقود ونيّف.

خامسا، على ليبيا أن تواجه التحديات المرتبطة بتأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي. فعلى رغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى تحسن ملموس في مستويات الالتحاق بالتعليم، إلا أن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلمين تكشف عن ضعف جودة التعليم الذي يحتاج بدوره إلى ثورة حقيقية قد تستغرق سنوات.

3- ليبيا كديمقراطية جديدة في مواجهة التحديات المستقبلية

إن إعادة صياغة السياسة الخارجية لليبيا العهد الجديد أمر حتمي لا مفر منه، بعد انتهاء الفترة الانتقالية وتشكيل المؤتمر الوطني الذي أفرزته الانتخابات، وفق خارطة الطريق التي وضعها الإعلان الدستوري الليبي الصادر عن المجلس الانتقالي الوطني في أوت 2011، فالمؤتمر الوطني هو المخول من أن يؤسس ليبيا الحديثة، وعلى المؤتمر أن يعمل على صياغة مثل هذه المبادئ والقواعد لرسم السياسة الخارجية مستقبلا[20]، حيث سيساعد ذلك في عودة ليبيا إلى مكانها الطبيعي وأن تلعب دورا مركزيا عربيا وإقليميا ودوليا وفق دورها التاريخي ومكانتها الجغرافية، بعد أربعة عقود من الحصار والعزل والتهميش للشعب الليبي الحر في ظل ديكتاتوري.

هناك عمل ضخم تقوم به حاليا المنظمات غير الحكومية والمؤسسات متعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتقديم المساعدة التقنية والاستشارات فيما يتعلق بالانتخابات وإنشاء مؤسسات فاعلة من أجل النهوض.

هناك أيضا قدر كبير من الدعم الذي يقدم للقطاع الأمني. فالناتو والولايات المتحدة منخرطان في تدريب الشرطة والجيش. وقد حظي تدريب قوات الشرطة بدعم من الأردن وقطر وتركيا ومصر.

كما أعلنت القيادة الأميركية في أفريقيا ومؤخرا أنها ستقيم شراكة مع الجيش الليبي. حتى قبل الثورة، كانت الولايات المتحدة قد أدركت أهمية الدور الجيو-إستراتيجي الذي تلعبه ليبيا في شمال أفريقيا، وأن بناء أمن الحدود والشرطة والجيش الوطني سيتطلب مساعدة خارجية[21].

لكن الليبيين يتوجسون من فتح أبواب بلادهم على مصراعيها لتلقي المساعدة الخارجية. إذ تتمثل التركة التي خلفتها حقبة القذافي– إلى جانب الدروس المستفادة من الاحتلال الأميركي للعراق– في الارتياب بوجود دوافع خفية للأجانب والتشكيك العميق بأنهم يسعون إلى الحصول على نفط البلاد أو استغلال الوضع الأمني الهش فيها. على سبيل المثال، وافق المجلس الوطني الانتقالي مؤخرا على قانون يمنع الشركات العسكرية الخاصة من العمل داخل البلاد.

بالنسبة للكثيرين في ليبيا، يجب أن تكون المساعدة الخارجية تدريجية وتركز على توفير حلول حقيقية وقابلة للتنفيذ. ثمة شعور قوي بأن البلاد تحتاج لأن تقرر مصيرها بنفسها، وهذا ما يطرح مسؤولية المجتمع الدولي أمام ليبيا ولكن بصدقية وشفافية تامة من وجهة نظرنا.

في وقت لا تزال ليبيا تواجه تحديات كبيرة إضافة إلى الحاجة لمعالجة مسائل أساسية حول دور الدين والحكم الذاتي الإقليمي، إلا أنه يبقى هناك مجال للتفاؤل بشأن مستقبل البلاد[22].

خاتمة

بعد مضي أكثر مدة على اندلاع الثورة ضد حكم معمر القذافي، تخوض ليبيا مرحلة انتقالية محفوفة بالتحديات، وتكافح في غياب مؤسسات الدولة لإدارة العملية الانتقالية والأجهزة الأمنية للحفاظ على السلم، ومن دون وحدة وطنية كافية.

وبالطبع، ليس ثمة بلد يشبه الآخر، وكل مرحلة انتقال إلى الديمقراطية لها ظروفها الفريدة. فليس ثمة "نماذج" للتصدير أو مسارات لـــ "التقليد". لكن هل ثمة شيء ما يمكن تعلمه من استعراض التجارب العالمية لعمليات الانتقال إلى الديمقراطية، ومن معاينة أين نجحت البلدان وأين فشلت؟ وأي ظروف سهلت عملية الدمقرطة وأي منها عرقلتها؟

انتشرت الديمقراطية آنذاك في كل أنحاء العالم، إلا أن العالم العربي بقي عصيا عليها. بيد أن الربيع العربي هذا العام جدد مسيرة الديمقراطية، وهو أظهر أن النضال من أجل الحقوق السياسية والاجتماعية ليس مسألة مصطنعة أو اختراعا غربيا، بل هو جزء من نهج طبيعي في التاريخ البشري.

إن تجربة ليبيا مثلها كتجارب دول العالم لا تقدم صيغة جاهزة أو وصفة سحرية للانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، لكنها تؤكد أهمية الوحدة الوطنية وتطور المؤسسات السياسية والمدنية والإعلامية والاقتصادية، وحسن التعاطي مع تحدي التغيير الدستوري والانتخابات وخطر العمل السياسي المسلح.

صحيح أن التدهور الأمني في ليبيا هائل، إلا أنه ليس أمرا لا يمكن الرجوع عنه. يحتاج هذا البلد ليمضي قدما في عملية التحول الديمقراطي، إلى بناء مؤسسات أمنية شاملة وخاضعة إلى المساءلة وشفافة.

ويتطلب القيام بذلك فهما دقيقا للجذور السياسية للمشكلات الأمنية في البلاد وخريطة طريق فعالة لتنظيم قطاع الأمن مفكك الأوصال، وإضفاء الطابع الرسمي عليه. وهذه مهمة يجب أن يضطلع بها الليبيون أنفسهم في نهاية المطاف، لكنها أيضا مهمة يستطيع المجتمع الدولي أن يفعل المزيد للمساعدة في إنجازها، وينبغي عليه ذلك.

ومن جهتي أؤيد التوصيات التي خرج بها الباحثان "فريديريك ويري" و "بيتر كول" من مركز كارنيغي للشرق الأوسط في دراستهم الاستشرافية للأوضاع في ليبيا، والتي من بينها:

- الدفع باتجاه إجراء مصالحة سياسية، من خلال حوار وطني واسع يشمل جميع الفصائل والمناطق الليبية، ويضع أهدافا واضحة ومحددة لتوحيد القطاع الأمني.
- بناء هيكلية فعالة للقطاع الأمني ذات مجلس شبيه بمجلس الأمن القومي الأميركي لتنسيق مختلف الجهود الأمنية.
- الامتناع عن منح إذن لتمركز القوات أو إقامة وجود عسكري على التراب الليبي.

وأضيف برؤية خاصة:

- إعادة ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛
- تجسيد مفهوم الحكم الراشد المبني على دولة الحق والقانون؛
- تبني استراتيجيات تنمية تتماشي مع ما هو حالي وتأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المستقبلية؛
- يجب على أي مشروع تنموي يكون نابعا بمبادرات ليبية خالصة عبر مؤسساتها لا تابعا وذو صبغة خارجية، لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدولة التي هي مصالح كل مواطن فيها.
- تحقيق الأمن بكل أبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية؛

- الاندماج في المجتمع الدولي بشكل جديد والتكيف مع متطلبات الواقع الدولي مع الحفاظ على خصوصية المجتمع الليبي.
- الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في شتى الميادين.

الهوامش

1- صندوق النقد الدولي، "**ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**"، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إعداد فريق بقيادة رالف شامي، ويضم أحمد آل درويش .. [وآخرين]، واشنطن العاصمة، 2012، ص 01.

2- شيماء عبد الفتاح، "**الاقتصاد الليبي بعد الثورة**"، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الحادي عشر، العدد الثامن والثلاثون، ص ص 93-94.

3- كلمة السيد السفير المندوب الدائم بمناسبة إحاطة الممثل الخاص للأمين العام حول ليبيا، البعثة الدائمة للملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، بتاريخ 2012/03/07 ، ص 01.

4- ورد في مقال بصحيفة الغارديان البريطانية نقلا لمراسل عن دبلوماسي رفيع المستوى قوله: "قطر لا تحترم (الاتفاقات)، وهناك شعور بأنها تتجاوز سيادة البلاد". (بتاريخ: 2011-10-06 23:13:00)، للمزيد راجع الرابط التالي:

http://www.amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php?id=2176

5- CNN بالعربية، "**ليبيا: لا دور لقطر في عدم الاستقرار الذي نعيشه**"، الاثنين، 20 ماي 2013، آخر تحديث 00:41 (GMT+0400).

6- وحسبما ورد في التقرير؛ أقر الخبراء بأن تقويض نفوذ الميليشيات لن يكون هينا على الإطلاق، وخاصة لاعتماد الحكومة عليهم للحفاظ على قدر من الأمن في وقت تعجز فيه عن إنفاذ القانون. وتوصلوا إلى أن العلاقة بين الحكومة والميليشيات باتت وطيدة، وأجمع كثير منهم على أن دمج الميليشيات في الجيش والشرطة وتوفير التعليم والتدريب المهني لعناصرها يمكن أن يعزز من فرص إعادة دمجهم في المجتمع.

7- منصور لخضاري، "**الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلة علمية محكمة سنوية تصدر عن جامعة د. يحي فارس بالمدية، العدد 06-الجزء الثاني، جوان 2012، ص ص 169-189.

8- سمية اعبيد، تحت شعار "**إخوة يجمعنا الوطن**" انعقاد المؤتمر الأول لمؤسسات المجتمع المدني للعدالة والمصالحة، أخبار المنارة، بتاريخ: 22 يناير 2012، للمزيد راجع الرابط: http://www.almanaralink.com/press/2012/01/9183

9- عمر عاشور، "**تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا، الصعود والتحول والمستقبل**"، موجز السياسة، مركز بروكنجز الدوحة، أيار 2012، ص 01.

10- نفس المرجع، ص 06.

11- "**الجماعات المسلحة في ليبيا: التصنيفات والأدوار**"، الملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغير (Small Arms Survey)، العدد: 18 جوان 2012، ص ص 01-04.

12- صحيفة فبراير: "**ثلاثة خيارات أمامنا في ليبيا**"، الوطنية الليبية بتاريخ: 2013/08/21، أنظر الموقع: http://www.alwatan-libya.com/mobile-28989-49

13- ترجمة محاضرة: "**التحديات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط**" التي ألقاها الدكتور محمود جبريل في جنيف، May 29, 2012 at 8:29pm.

14- الوطنية الليبية، نفس الموقع.

15- شيماء عبد الفتاح، نفس المرجع، ص 91.

16- Maxwell M. Mkwezalamba, Walter Radermacher, **the European Union and the African Union, A statistical portrait**, Eurostat, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2012 edition, p 53.

17- شيماء عبد الفتاح، نفس المرجع، ص 97.

18- بول سالم، أماندا كادليك، **ملخص لدراسة حول الأوضاع في ليبيا**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 14 جوان 2012.

19- Maxwell M. Mkwezalamba, Walter Radermacher, Op.cit., p 53.

20- عادل عبد الحفيظ كنديز، " **إعادة صياغة السياسة الخارجية الليبية** "، انظر الرابط في الأسفل بتاريخ 2013/09/23 آخر تحديث 15:03:

http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/18566

21- Luis Martinez, « **New Lybia between the past and the future** », INSPI Analaysis, No.113 – JUNE 2012, pp 01-05.

22- فريديريك ويري، **انتخابات ليبيا الجديدة، سؤال وجواب**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 02 جويلية 2012.